

العنوان:	نزول القرآن على سبعة أحرف
المصدر:	النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين
الناشر:	الجامعة التونسية - الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين
المؤلف الرئيسي:	نفرة، التهامي
المجلد/العدد:	س4, ع4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1977
الصفحات:	343 - 371
رقم MD:	172297
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	القرآن الكريم، نزول القرآن، الأحرف السبعة، القراءات ، الاعجاز اللغوي، ألفاظ القرآن، الشيعة، الحروف العربية، النحو العربي، إعراب القرآن، مصحف عثمان، الاستشراق و المستشرقون، دفع الشبهات
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/172297

نزول القرآن على سبعة أحرف

التهامي نقرة

نزل القرآن الكريم على النبي القرشيّ بلغة قريش التي تهيأ لها من العوامل المميّزة ما جعل لها الصّدارة عند العرب : كجوار البيت ، وعمارة المسجد الحرام . وسقاية الحاجّ . والإشراف على التجارة بمكّة . لذلك أنزلها العرب منزلة الأمّ للغاتهم رغم تعدّد لهجات القبائل العربيّة ، واستعمال كلّ قبيلة من الألفاظ والكلمات ما لم يستعمله غيرهم .

روى أنس بن مالك أنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان فقال له : يا أمير المؤمنين ! أدرك هذه الأمة قيل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف . ثمّ نردّها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان . فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير . وسعيد بن العاص . وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام . فنسخوها في المصاحف . وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة :

إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنّما نزل بلسانهم» (1) .

(1) أخرجه البخاري

ذلك أنّ اللّغة القرشيّة كانت أغزر لغات العرب مادّة وأرقها أسلوباً وأقدرها على التعبير الجميل في أفانين القول المختلفة حتى كان الشاعر من غير قريش يتحاشى خصائص لهجته ، ويتجنّب صفاتها انخاصّة في بناء الكلمة وتركيب الجملة والنطق بالأحرف ، ليتحدّث إلى النّاس بلغة ألفوها وتواضعوا عليها بعد أن أسهمت عوامل كثيرة في صقلها وتهذيبها (2) .

يروى عن كعب الأنصاري أنّ عمر كتب إلى ابن مسعود : « إنّ القرآن نزل بلسان قريش فأقرىء النّاس بلغة قريش ، لا بلغة هذيل » (3) . ولعلّ عمر خصّ هذيلاً من بين قبائل العرب لاشتهارها بالفصاحة والشعر ، فهي تقارب قريشا في ذلك .

وقد يقال هنا : إنّ ما جاء في قول عثمان وعمر مخالف لما جاء في القرآن . فالله تعالى يقول : « إنّنا جعلناه قرآنا عربياً » (4) .

ولم يقل قرشيّاً ، وهذا يدلّ على أنّه منزّل بلسان العرب جميعاً ، وليس لأحد أن يقول : إنّّه أراد قريشا من العرب دون غيرها . كما أنّه ليس له أن يقول أراد لغة عدنان دون قحطان ، أو ربيعة دون مضر ؛ لأن اسم العرب يتناول جميع هذه القبائل تناولاً واحداً . ثم إنّّه لم تقم دلالة قاطعة على أنّ القرآن بأسره منزّل بلغة قريش فقط ، إذ فيه كلمات وحروف هي خلاف لغة قريش وهي موجودة في القراءات الصحيحة كتتحقيق الهمزة مثلاً ، فإن قريشا لا تهمز (5) .

قال القرطبي نقلاً عن القاضي بن الطيب : معنى قول عثمان : فإنّه نزل بلغة قريش ، يريد معظمه وأكثره . وإلى ذلك ذهب ابن عبد البرّ (6) .

(2) دراسات في فقه اللغة : صبحي الصالح : 109 (ط 1)

(3) رواه أبو داود

(4) سورة الزخرف : 3

(5) الإتيقان في علوم القرآن : السيوطي . ج : 136/1 (ط : بيروت)

(6) الجامع لأحكام القرآن : القرطبي . ج : 1 : 44 . (ط القاهرة 1967)

وجاء في تعليق «منتخب السنّة» على الحديث الذي رواه ابن عباس أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أقرأني جبريل على حَرْفٍ فراجعته . فلم أزل أستزیده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف (7) .

« نزل القرآن على سبعة أحرف جمعت أهمّ لغات العرب ولهجاتهم . ولسان قريش كان أفصح لسان العرب . لذلك نزل القرآن أوّل ما نزل بلغة قريش ، ثمّ أنزل عليه بسائر الحروف كما بيّن الحديث » (8) .

وقد عقد السيوطي في الإتقان فصلا فيما جاء في القرآن بغير لغة الحجاز . ومن ذلك مثلا : نقّبوا : هربوا (بلغة اليمسني) – لا يلتكم : لا ينقصكم (بلغة بني عبس) – أفلم ييأس الذين آمنوا : أفلم يعلموا (بلغة هوازن) – مسطورا : مكتوبا (بلغة حمير) – خاسئين : صاغرين (بلغة كنانة) – فجاجا : طرقا (بلغة كندة) .

قال أبو بكر الواسطي في كتابه : (الإرشاد في القراءات العشر) : «في القرآن من اللغات خمسون لغة : لغة قريش وهذيل وكنانة ، وخشغم وتميم الخ (9)» .

معاني الحرف :

الحرف من كلّ شيء طرفه وشفيره وحدّه ، ومن الجبل أعلاه المحدّد ، وواحد حروف الهجاء . والنّاقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة ، ومسيل الماء (10) ويطلق على المعنى والجهة والكلمة . فقد كانت العرب تسمّي

(7) أخرجه البخاري

(8) منتخب السنة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية م : 148/2 . (ط 2 . القاهرة)

(9) الإتقان . ج : 136/1 .

(10) انظر : القاموس المحيط لفيروزابادي . ج : 126/3 (ط : 1938/4)

الكلمة المنظومة حرفاً . كما يطلق الحرف على الوجه . وعلى ذلك ورد قوله تعالى : « ومن الناس من يعبد الله على حرف » (11) .

أي على وجه واحد ، وهو أن يعبد على السراء دون الضراء كما تفسره بقية الآية .

وعلى هذا المعنى يفسر الحرف في نظر الشيعة لأنه ما دام الأمر قد انحصر في مذهبه في حرف واحد كما سيأتي فإن معناه يصبح الوجه .

قال الزرقاني : وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاق لفظ الحرف أنه الوجه من تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوّعت في الكلمة الواحدة (12) . وهذا القول لا مرجح له كما سيأتي بيانه وذهب جماعة منهم البيهقي والأبهرى وصاحب القاموس إلى أن المراد بالأحرف السبعة اللغات الفصيحة من لغات العرب ، وأنها متفرقة في القرآن . فبعضه بلغة قريش ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن ، وبعضه بلغة كنانة ، وبعضه بلغة تميم ، وبعضه بلغة ثقيف .

وعلى فرض صحة هذا القول فأَيّ دليل يستند عليه هذا التعيين ؟

على أن حديث عمر مع هشام قد يعد تفسير الأحرف باللغات . فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكذت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سالم . فلما سلم لبيته بردائه ، فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأها ؟ قال : أقرأنيها رسول الله صلى

(11) سورة الحج : 11

(12) مناهل العرفان في علوم القرآن : ج : 1/146 (ط : 3 : 1372هـ) .

الله عليه وسلم فقلت : كذبت ! فو الله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها . فانطلقت به أقوده إلى رسول الله . فقلت : يا رسول الله ! إنسي سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرسله يا عمر . اقرأ يا هشام . فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ يا عمر . فقرأت القراءة التي أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلت . ثم قال : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا ما تيسر منها » (13) .

ولكن ابن عبد البر استبعد أن يكون معنى سبعة أحرف سبع لغات لأن عمر وهشام بن حكيم كان كلاهما قرشيا من قبيلة واحدة ولغتهما واحدة وقد اختلفت قراءتهما ، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته ، فدل على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات (14) .

والجدير بالملاحظة هنا أن إباحت قراءة القرآن على سبعة أحرف لا يفهم منها أن كل واحد يمكنه أن يقرأ القرآن على سبعة أحرف . وإنما كان المقصود أن يقرأ كل على حسب ما لقنه معلمه رسول الله أو أحد الصحابة . وليس لأحد أن يحاول تقليد غيره في قراءته ، ولا أن يحاول فرض قراءته على غيره . ومن هنا كان تصويبه صلى الله عليه وسلم لكل من قرأ بحضرته ، رغم اختلافهم . حتى لقد نهاهم عن المراء في القرآن بسبب اختلاف الأحرف . لأن المراء فيه كفر (15) .

(13) حديث صحيح أخرجه الستة

(14) الاتقان في علوم القرآن : ج : 49/1

(15) انظر : تاريخ القرآن : عبد الصبور شاهين : 41 (ط : دار القلم : 1966) .

روي عن عبد الله بن مسعود قال : اختلف رجلان في سورة . فقال هذا :

أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم . وقال هذا : أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم . فأنتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبر بذلك . قال : فتغيّر وجهه وعنده رجل فقال : اقرأوا كما علّمتم فقام كلّ رجل منا وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه « (16) .

وقبل أن نخوض في آراء المفسّرين لمعنى الأحرف السبعة ، ينبغي أن نعرض طائفة من الأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك .

من أحاديث الأحرف السبعة :

لقد ورد حديث « نزل القرآن على سبعة أحرف » من رواية جمع من الصحابة أنهما السيوطي إلى واحد وعشرين صحابياً . وقد نصّ أبو عبيد القاسم بن سلام على توأتر هذا الحديث . وفي مسند الحافظ أبي يعلى أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر : أذكّر الله رجلاً سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف كلّها شاف كاف - لمّا قام - فقاموا حتّى لم يحصوا، فشهدوا بذلك ، فقال : وأنا أشهد معهم (17) .

ويضيق المقام هنا عن عرض كلّ الأحاديث الصحيحة الواردة في هذا الشأن ، ولكن بعد الاستقراء يمكن حصرها في ثلاثة أشكال :

1 - أن يرد الحديث في صورة أمر من جبريل في سياق محاورة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم . ومن ذلك مثلاً :

(16) حديث صحيح الإسناد .

(17) الإقتان : ج : 47/1

ما رواه أميِّ بن كعب أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان عند «أضاعة بني غفَّار» (18) . قال : فأتاني جبريل ، فقال : إنَّ الله يأمرك أن تقرىء أمَّتكَ التَّبرَّان على حرف . قال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإنَّ أمَّتِي لا تطيق ذلك . قال : ثمَّ أتاه الثانية ، فقال : إنَّ الله يأمرك أن تقرىء أمَّتكَ القرَّان على حرفين . قال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإنَّ أمَّتِي لا تطيق ذلك ، ثمَّ جاءه الثالثة فقال : مثل ذلك . ثمَّ جاءه الرابعة فقال : إنَّ الله يأمرك أن تقرىء أمَّتكَ القرَّان على سبعة أحرف . فأيَّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا « (19) .

— ومثله أيضا ما رواه أبيُّ بن كعب : أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لقى جبريل عند (أحجار المراء) (20) فقال : إنِّي بعثت إلى أُمَّة أميين ، منهم الغلام والخادم والشيخ والعجوز . فقال جبريل : فليقرأوا القرَّان على سبعة أحرف « (21) .

ويدخل في هذا الصنف أيضا ما رواه أبو هريرة أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « إنَّ هذا القرَّان أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ولا حرج ، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب . ولا ذكر عذاب برحمة » (22) .

2 — أن يرد الحديث في سياق قصَّة تصوّر خلافا حدث بين اثنين أو ثلاثة من الصحابة ثمَّ يذهبون إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم يحتكمون إليه في اختلافهم . فيجيز قراءتهم جميعا ، ثمَّ يخبرهم أنَّ القرَّان كلّه صواب وأنّه أنزل على سبعة أحرف .

(18) هو موضع بالمدينة (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري ج : 164/1 (تحقيق السقا) .

(19) حديث صحيح أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

(20) موضع بقبا خارج المدينة (انظر هامش الطبري ص : 35) .

(21) أخرجه الترمذي بلفظ آخر وقال : حسن صحيح .

(22) حديث إسناده صحيح على شرط الشيخين .

ومن ذلك مثلاً : ما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم : أنّ رجلين اختصما في آية من القرآن ، وكلّ يزعم أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه . فتقارءا إلى أبي . فخالفهما أبي . فتقارءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يا نبي الله ! اختلفنا في آية من القرآن ، وكلّنا يزعم أنّك أقرأته . فقال لأحدهما : اقرأ . فقرأ . فقال : أصبت . وقال للآخر : اقرأ . فقرأ خلاف ما قرأ صاحبه . فقال : أصبت . وقال لأبي : اقرأ . فقرأ فخالفهما فقال : أصبت . قال أبي : فدخلني من الشكّ في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دخل فيّ من أمر الجاهليّة . قال : فعرف رسول الله الذي في وجهي . فرفع يده فضرب صدري وقال : استعذ بالله من الشيطان الرجيم . قال : ففضت عرقاً ، وكأني أنظر إلى الله فرقاً » (23) .

3 — أن يرد الحديث في صورة إخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة أو النزول على سبعة أحرف .

ومن ذلك ما رواه أبو هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرف . فالمرء في القرآن كفر — (ثلاث مرات) — فما عرفتم منه فاعملوا به ، وما جهلتم منه فردّوه إلى عالمه » (24) .

ومثله أيضاً ما روت أم أيوب أنّها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « نزل القرآن على سبعة أحرف ، فما قرأت أصبت » (25) .

ويلحق بهذه الصور والأشكال إجازة النبي صلى الله عليه وسلم لقراءة من قرأوا أمامه مع اختلافهم في اللّغة .

(23) حديث صحيح الإسناد وهو مرسل ولكنه كالم متصل معنى لأنه مؤيد بروايات ابن أبي ليل الأخرى عن أبي بن كعب .

(24) حديث صحيح الإسناد .

(25) حديث صحيح الإسناد .

وذلك ما يدلّ عليه حديث أبي العالية :

فتمد روي عنه أنّه قرأ على النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من كل خمس رجل ، فاختلفوا في اللّغة ، فرضي قراءتهم كلّهم . فكان بنو تميم أعرب القوم » (26) .

فهذه الأحاديث ونحوها من الأحاديث الصحيحة الواردة في هذا الموضوع لا تدع مجالاً للشكّ في نزول القرآن على سبعة أحرف .

موقف الشيعة

ولكن موقف الشيعة الإمامية غريب من هذه القضية . وقد عبّر عن رأيهم الشيخ أبو القاسم الموسوي الخزني في كتابه : « البيان في تفسير القرآن » . وقد جاء فيه : « لقد ورد في روايات أهل السنّة : أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ، فيحسن بنا أن نتعرّض إلى التحقيق في ذلك بعد ذكر هذه الروايات وكلّها من طرق أهل السنّة ، وهي مخالفة لصحيحة زرارة عن أبي جعفر . قال : إنّ القرآن واحد ، نزل من عند واحد ، ولكن الاختلاف يجيء من — قبل الرواة .

وقد سأل الفضيل بن يسار أبا عبد الله فقال : إنّ الناس يقولون : إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف . فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : كذبوا — أعداء الله — ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد » (27) وقد تقدّم إجمالاً أن المرجع بعد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في أمور الدّين إنّما هو كتاب الله وأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ولا

(26) حديث مرسل . وأبو العالية تابعي يروي عن الصحابة . قال عنه الخافظ ابن حجر : «ثقة كثير الإرسال» (تقريب التهذيب . ج : 1/252) .

(27) أصول الكافي : كتاب فضل القرآن . باب النواذر . الرواية : 13 .

قيمة للروايات إذا كانت مخالفة لما يصحّ عنهم . لذلك لا يهمنّا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الروايات . وهذا أوّل شيء تسقط به الرواية عن الاعتبار والحجّية . ويضاف إلى ذلك ما بين هذه الروايات من التخالّف والتناقض وما في بعضها من عدم التناسب بين السؤل والجواب (28) .

ثم أخذ يبيّن تهافت الروايات وتناقضها قائلا : أضف إلى جميع ذلك أنّه لا يرجع نزول القرآن على سبعة أحرف إلى معنى معقول ، ولا يتحصّل للناظر فيها معنى صحيح (29) .

وتعرّض بعد ذلك إلى بيان فساد الوجوه العشرة التي ذكروها تفسيراً للأحرف السبعة .. وقد تعرّض إلى بعض هذه الرّدود عند استعراض مختلف وجوه التفسير .

ولكن الذي تجدر الإشارة إليه هنا أنّ لبعض طوائف الشيعة موقفاً مخالفاً لهذا الرأى الرافض في إصرار . وممن عبّر عنهم في ذلك أبو عبد الله الزنجاني في كتابه (تاريخ القرآن) وقد قبل برغم أنّه شيعيّ حديث السبعة أحرف (30) .

والحقّ أنّه لا داعي بعد رفض كلّ الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة الواردة في ذلك جملة وتفصيلاً، واعتبارها مكذوبة، إلى التماس حجج أخرى على بطلان هذا النزول .

ولعلّ معرفة الفائدة من نزول القرآن على سبعة أحرف قد تعين على تفسير المراد من هذه الأحرف . لذلك ينبغي تقديمها في هذا المقام، على اعتبار أنّ كلّ ما روي عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم في ذلك من روايات صحيحة السند يجب التسليم به والتصديق بنبوته قطعياً .

(28) البيان في أصول القرآن : للخوئي : 193 - 194 (ط : 1974/3) .

(29) المصدر السابق : 195 .

(30) انظر كتابه : (تاريخ القرآن) : 10 (ط : لجنة التأليف 1935) .

فائدة تعدد الحروف

وقد صحّ في الخبر أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال لجبريل :
« إنّي أرسلت إلى أمة أمتيّة فيهم الرجل والمرأة والعلامة والجارية والشيخ
الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط » (31) .

فيستفاد من ذلك أنّ الهدف الرئيسي من تعدد الحروف في القرآن
إنّما هو التيسير على الأمة التي تعددت قبائلها فاختلفت لهجاتها وطرق
أدائها لبعض الألفاظ . فالتميسي يهمز ، والقرشي لا يهمز . والآخر يقرأ :
« وغيض الماء » بإشمام الكسر مع الضمّ . وهذا ما لا يطوع به كلّ لسان
كما قال ابن قتيبة في تعليل هذه الرخصة في القراءة : « ولو أنّ كلّ فريق
من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته ، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً
لاشدد ذلك عليه ، وعظمت المحنة فيه ، ولم يمكنه إلاّ بعد رياضة للنفس
طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة » (32) .

والمهمّ في نظر ابن قتيبة ألاّ يبلغ الخلاف بين حرف وحرف حدّاً
التضادّ وإلاّ خرج عنها ، وحرمت القراءة به ، وإنّما يجوز أن يكون
اختلاف تغاير ، يتحدّ به معنى النصّ ، ولا يتناقض (33) .

وقال الزركشي : « كان الإنزال على الأحرف السبعة توسعة من الله
ورحمة على الأمة ؛ إذ لو كلّف كلّ فريق منهم ترك لغته والعدول عن
عادة نشأوا عليها من الإمالة والهمز والتلين والمدّ وغيره ، لشقّ عليهم » (34) .

ويقرب من هذا تعليل ابن الجزري إذ قال : « وأما سبب وروده على
سبعة أحرف فالتخفيف على هذه الأمة ، وإرادة اليسر بها ، والتهوين عليها

(31) أخرجه الترمذي واللفظ لحذيفة وهو حسن صحيح .

(32) تأويل مشكل القرآن : 28 - 30 (ط : 1/1954) .

(33) المصدر السابق : 31 .

(34) البرهان في علوم القرآن . ج : 1/227 (ط القاهرة 1957) .

شرفا لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها ، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق وكان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألستهم شتى ، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر . بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج ، لا سيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتابا ، كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم . فلو كلفوا العدول عن لغتهم ، والانتقال عن ألستهم لكان من التكليف بما لا استطاع . وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع .

ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال : أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيع للعرب أن يقرأوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب ، ولم يكلف أحد منهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى للمشقة ، ولما كان فيهم من الحمية ، ولطلب تسهيل فهم المزارد . وزاد غيره أن الإباحة المذكورة لم تقع بالشهسي ، بأن يغير كل أحد الكلمة بمرادفها في لغتها ، بل المرعي في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم (35) .

روي عن عبد الله بن مسعود قال : من قرأ القرآن على حرف فلا يتحولن عنه إلى غيره (36) .

وقد ذكر الزرقاني جملة من الفوائد الأخرى في تعدد الحروف ، لانرى من المفيد نقلها هنا ، لأنها ثانوية أو هامشية بالنسبة للفائدة الرئيسية التي كاد يتفق عليها أئمة التفسير ، ولأن منها ما يتعلق بالقراءات أكثر مما يتعلق بالقرآن ذاته .

(35) الإتيان . ج : 49/1 .

(36) جامع البيان . الطبري . ج : 22/1 (ط : القاهرة 1954) .

حصر الأحرف في سبعة

وفي خصوص حصر العدد في سبعة أحرف تساءل بعضهم : هل الحصر هنا مقصود ، أم المراد مجرد التوسعة على القارئ دون أن يقصد الحصر ؟ وسبب الاختلاف هنا : أنه لم يأت في معنى السبع نص ولا أثر . فذهب قوم ممن لا يبالون بالنصوص ، ولا يتورعون عن إخراجها عن ظاهرها أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد (37) بل المراد التيسير والتسهيل والسعة . ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد ، كما يطلق السبعون في العشرات ، والسبعمئة في المئات ، ولا يراد العدد المعين . ومن الغريب أن ينسب مثل هذا الرأي إلى القاضي عياض ، وهو الذي لا يتقدم شيئاً على الحديث الصحيح .

قال السيوطي : ويردّه ما في حديث ابن عباس في الصحيحين أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أقرأني جبريل على حرف ، فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف . وزاد السيوطي في الاستدلال بأحاديث أخرى صحيحة تثبت أنّ العدد مقصود . ثمّ قال : فهذا يدلّ على إرادة حقيقة العدد وانحصاره (38) .

ذلك أنّ اتفاق النصوص كلّها على عدد السبعة لا يمكن أن يكون غير مقصود ، سيما وهي تتناول قضية لها صلة بالاعتقاد ، وعلاقة بالوحي وطريقة نزوله . وفي مثل هذه الحالات لا يذكر الرسول صلى الله عليه وسلم عدداً لا مفهوم له .

ولو لم يكن عدد السبعة أريد به الحصر لمّا عانى العلماء في البحث عمّا يجمع هذا العدد المعين . وقد ذهبوا في ذلك مذاهب شتى ، واختلفوا اختلافاً بيننا .

(37) مباحث في علوم القرآن : صبحي الصالح : 103 (ط : 6 . بيروت) .

(38) الاتقان . ج : 47/1 .

ومن الباحثين المعاصرين من يرى أن دلالة العدد هنا غير مرادة لذاتها . فالصحابة وهم أكثر الناس معاناة للمشكلة ، كانوا يتقبلون الأمر على أنه من باب التوسعة والتيسير ، كما حدثهم دائما رسول الله . وكانت دلالاته تتسع يوما بعد يوم كلما جدّ جديد في محيط الدعوة ، أو وفد وافد من الأصقاع البعيدة يحمل معه تقاليد لهجّية غريبة يقرأ بها القرآن ، ويتسع لها دائما مدلول الأحراف السبعة (39) .

ولكنّ هذا مجرد استنتاج شخصي ليس له ما يدعمه أو يقوّيه من حجّة بالغة ، أو نقل موثوق به . وحمل اللفظ على غير مدلوله العام الظاهر يحتاج إلى أدلّة واضحة ومقنعة .

وقال الحافظ بن حبان البستي : « اختلف الناس فيها على خمسة وثلاثين قولاً . وقد وقفت منها على كثير . فذهب بعضهم إلى أن المراد التوسعة على القارىء ، ولم يقصد به الحصر . والأكثر على أنه محصور في سبعة » .

وقال أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي : « إنّه من المشكل الذي لا يدرى معناه . لأنّ العرب تسمّي الكلمة المنظومة حرفاً ، وتسمّي التعميدة بأسرها كلمة . والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة ، والحرف أيضا : المعنى والجهة (40) » .

تأويلات الأحراف السبعة وأقسامها :

لقد اختلف الباحثون في تأويل الأحراف السبعة على أقوال ذكر السيوطي أنّها بلغت أربعين قولاً . ولكنها متداخلة اقتصر منها على ذكر خمسة وثلاثين (41) . ويمكن تصنيفها وتوزيعها على أربعة أقسام :

(39) تاريخ القرآن : 43 .

(40) البرهان في علوم القرآن : للزركشي . ج : 212/1 .

(41) الاتقان . ج : 49/1 - 51 .

1 - قسم من التأويل لا دليل عليه من نقل أو عقل ، ولكن يعتمد أصحابه من الصوفيّة على أذواق ومواجد خاصّة بهم ، ولا يمكن أن تدخل تحت طائلة الاستدلال . ومن ذلك ما حكاه بعض الصوفيّة : أن القرآن يشتمل على سبعة أنواع من المبادلات والمعاملات : وهي الزهد والقناعة مع اليقين ، والحزم والخدمة مع الحياء ، والكرم والفتوة مع القوة ، والمجاهرة والمراقبة مع الخوف ، والرّجاء والتضرّع والاستغفار مع الرضا ، والشكر والصبر مع المحاسبة والمحبة ، والشوق مع المشاهدة (42) .

2 - وقسم مردود لتعارضه مع النصّ أو لاستناده إلى أحاديث غير موثوق بصحتها .

-- فممّا يتعارض مع النصّ قول بعضهم : إنّ المراد بالأحرف السبعة : معاني كتاب الله تعالى ، وهي أمر ونهي ووعد وعيد وقصص ومجادلة وأمثال . قال ابن عطية : وهذا ضعيف ، لأنّه لا يسمى أحرفا . وأيضا فالإجماع على أنّ التوسعة لم تقع في تحليل حلال ، ولا في تغيير شيء من المعاني (43) .

وإذن فالتييسير الذي كان الهدف المقصود في الأحاديث الصحيحة ينتفي مع هذا التقسيم .

- وممّا يستند إلى أحاديث ضعيفة لا يعتدّ بها قول بعضهم : إنّ المراد بالأحرف السبعة هي الأبواب السبعة التي نزل منها القرآن . وهي : زجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ، ومتشابه ، وأمثال . وقد استدلّوا على ذلك بما رواه يونس بإسناده عن ابن مسعود عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال : « كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد على حرف واحد ، ونزل

(42) البرهان . ج : 226/1 .

3) الأحكام القرآن . . ج : 46/1 (ط. القاهرة 1967) .

القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف : زجر ، وأمر ، وحلال ، وحرام ، ومحكم ، ومتشابه ، وأمثال . فأحلّوا حلاله ، وحرّموا حرامه ، وافعلوا ما أمرتم به ، وانتهوا عما نهيتم عنه ، واعتبروا بأمثاله ، واعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا : آمنا به كلّ من عند ربنا (44)» فهذا الحديث لا يعتمد دليلا لضعفه في السند ، ولتعارضه مع أحاديث أخرى مروية عن ابن مسعود وهي ضعيفة أيضا كحديث أبي كريب عن ابن مسعود عن النبيء صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف : حلال ، وحرام ، ومحكم ، ومتشابه ، وأمثال . فأحلّ الحلال ، وحرّم الحرام ، واعمل بالمحكم ، وآمن بالمتشابه ، واعتبر بالأمثال » . بالإضافة إلى اضطراب الراوية في مدلولها . فإنّ الزجر والحرام بمعنى واحد فلا تكون الأبواب سبعة ، على أنّ في القرآن أشياء أخرى لا تدخل في هذه الأبواب السبعة ، كذكر المبدأ والمعاد والقصص والمعارف وغير ذلك .

3 - وقسم من التأويل قامت الأدلة على بطلانه . كقول بعضهم : المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع ، لأنها كلّها صحّت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولعلّ الذي أوقع هؤلاء في الخطأ الاتفاق في العدد (سبعة) فالتبس عليهم الأمر .

ومن ناحية أخرى فإنّ القرآن غير القراءات .

فالقرآن : هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز . والقراءات : هي اختلاف في كيفية النطق بألفاظ الوحي من تخفيف أو تثقيب أو فكّ أو إدغام أو تحريك أو تسكين أو مدّ أو نحو ذلك .

(44) جامع البيان عن تأويل القرآن : لابن جرير الطبري . ج : 30/1 .

قال أبو شامة : « ظنّ قوم أنّ القراءات السبع الموجودة الآن ، هي التي أريدت في الحديث . وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنّما يظنّ ذلك بعض أهل الجهل (45) » .

وقال الدّآودي وابن أبي صُفرة وغيرهما : هذه القراءات السبع التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة ليست هي الأحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها ، وإنّما هي راجعة إلى حرف واحد من تلك السبعة . وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف . وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء . وذلك أنّ كلّ واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى . فالتزمه طريقة ، ورواه ، وأقرأ به ، واشتهر عنه ، وعُرف به ، ونُسب إليه . فقيل : حرف نافع ، وحرف ابن كثير ، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره ، بل سوّغه وجوّزه . وكلّ واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر ، وكلّ صحيح . وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صحّ عن هؤلاء الأئمة ممّا روه ورأوه من القراءات ، وكتبوا في ذلك مصنّفات ، فاستمرّ الاجماع على الصّواب ، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب (46) .

وقال ابن عاشور : إنّ انحصار القراءات في سبع لم يدلّ عليه دليل ، ولكنه أمر جعل إمّا بدون قصد ، أو بقصد التيمّن بعددها السبعة ، أو بقصد إيهام أنّ هذه السبعة هي المرادة من الحديث تنويها بشأنها بين العامة

وقد اتفق الأئمة على أنّ قراءة يعقوب من القراءات الصحيحة مثل بقية السبعة ، وكذلك قراءة أبي جعفر وشيبة . وهذا الاختلاف بين القراء لم يكن ناشئا عن الاجتهاد في قراءة ألفاظ المصحف فيما عدا اللّهجات . ذلك أنّ صحّة السند الذي تروى به كلّ قراءة من هذه القراءات الصحيحة

(45) الاتقان . ج : 82/1 .

(46) الجامع لأحكام القرآن . ج : 46/1 .

لتكون مقبولة ، شرط لا محيد عنه ، إذ قد تكون القراءة موافقة لرسم المصحف ، وموافقة لوجوه العربية ، لكنها لا تكون مروية بسند صحيح ، كما ذكر أن حماد بن الزبرقان قرأ : « إلاّ عن موعدة وعدها أباه » بدل : « إيتاه » .

وقرأ : « بل الذين كفروا في غرة » بدل « في عزة » .
وقرأ : « لكلّ امرئ منهم يومئذ شأن يعنيه » بدل « يُغنيه » .

ذلك أنه لم يقرأ القرآن على أحد بالرواية ، وإنّما حفظه من المصحف (47) .

ومن هنا كانت شروط الرواية الصحيحة أن يصحّ سند راويها ، وأن تكون موافقة لخطّ المصحف ، ولوجه صحيح من وجوه العربية .
ويقرب من هذا الاتجاه ما ذهب إليه ابن قتيبة وابن الجزري أنّ من تتبع القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها فلا يجدها تخرج عن سبعة أوجه من الاختلاف وهي :

- 1 - ما تتغيّر حرّكته ولا يزول معناه ولا صورته :
« هن أطهر لكم (48) » بضمّ أطهر وفتحته .
- 2 - ما تتغيّر صورته ويتغيّر معناه بالإعراب :
« ربّنا باعد بين أسفارنا (49) » (بصيغة الأمر والماضي) .
- 3 - ما تغيّر معناه باختلاف الحروف مع بقائه على صورته :
« وانظر إلى العظام كيف ننشرها (50) » (بالراء والزّاي) .

(47) التحرير والتنوير . ج : 54/1 (ط. انقاهرة 1965) .

(48) سورة هود : 78 .

(49) سورة سبأ : 19 .

(50) سورة البقرة : 259 .

- 4 - ما تتغير صورته مع بقاء معناه :
« كالعهن المنفوش » (51) (كالصوف)
- 5 - ما يتغير صورته ومعناه معا :
« وما هو على الغيب بضنين » (52) بظنين . (بمعني متهم ، أو بخيل)
- 6 - ما يتغير بالتقديم والتأخير :
« وجاءت سكرة الموت بالحق » (53) وجاءت سكرة الحق بالموت .
- 7 - ما يتغير بالزيادة والنقصان :
« وأعدّ لهم جنّات تجري تحتها الأنهار » (54) قرىء (من تحتها)
وذهب جماعة إلى أن المراد بالأحرف السبعة وجوه التغاير السبعة التي
يقع فيها الاختلاف وهي :
- 1 - اختلاف الأسماء بالافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع :
 - « والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » (55) (لأمانتهم)
 - 2 - الاختلاف في وجوه الإعراب :
 - « ما هذا بشرا » (56) برفع الراء على لغة بني تميم .
 - 3 - اختلاف اللهجات بالتفخيم والترقيق والهمز والتسهيل :
 - « وهل أتاك حديث موسى » (57) (بإمالة أتاك وموسى) .
- وبقية الأوجه هي الواردة في الأقسام التي حدّدها ابن الجزري مع
أمثلتها .

-
- (51) سورة القارعة : 5 .
(52) سورة التكويد : 24 .
(53) سورة ق : 19 .
(54) سورة التوبة : 100 .
(55) سورة المؤمنون : 8 .
(56) سورة يوسف : 31 .
(57) سورة طه : 9 .

إنّ هذا الرّأي وإن ذهب إليه الفخر الرّازي ، وانتصر له من المتأخّرين الزرقاني (58) فإنّه متداخل مع رأي ابن قتيبة وابن الجزري وهو يرجع بنا إلى وجوه القراءات التي يعود بعضها إلى شكل الكلمة ، أو كفيّة أدائها عند النطق من تفخيم أو ترقيق ، وفتح أو إمالة .

وقد علّق الخوئي على هذا الحصر للأحرف السبعة فيما قرّره ابن قتيبة وابن الجزري تعليقا منطقيًا فات الأقدمين ملاحظته ، فقال : «إنّ كثيرا من القرآن موضع اتفاق بين القراء ، وليس موردا للاختلاف. فإذا أضفنا موضع الاتفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية ، ومعنى هذا أنّ القرآن نزل على ثمانية أحرف .

وهذا احتمال لم يأخذه القدماء في اعتبارهم حين حصروا وجوه الاختلاف (59) .

أرجح التأويلات للحديث :

4 - ولعلّ أوجه تأويل للأحرف السبعة هذا القسم الرابع الذي يشمل في نظري أمرين ، كلاهما يتماشى مع التعليل الذي تضمّنه بعض الأحاديث وهو التيسير والتخفيف على الأمة ، سيما وقد دخل الناس في دين الله أفواجا بعد الهجرة إلى المدينة ، وأتيح للدعوة الجديدة في المركز الجديد أن تراسل الأقوام والقبائل في شتّى أنحاء الجزيرة العربيّة وخارجها ، وجاءت الوفود تترى ممثلة لمختلف الألسنة واللهجات (60)

1 - أمّا الأمر الأوّل فهو اللهجات المختلفة في لفظ واحد كالفتح والإمالة ، والترقيق والتفخيم ، والإظهار والإدغام ونحو ذلك .

(58) مناهل العرفان : ج : 148/1 .

(59) البيان : 206 .

(60) تاريخ القرآن : 38 .

وتوضيح القول : أن لكل قوم من العرب لهجة خاصة في تأدية بعض الكلمات ، ولذلك نرى العرب يختلفون في تأدية الكلمة الواحدة حسب اختلاف لهجاتهم . والالتزام بلهجة خاصة من هذه اللهجات فيه تضيق على القبائل الأخرى التي لم تألف تلك اللهجة .

2 - وأما الأمر الثاني وهو اللغات ، فقد وسع لهم في اختلاف الألفاظ إذا كان المعنى متفقاً على نحو : هلمّ وتعال وأقبل ، واذهب ، وأسرع ، وعجّل . ومثله : أنظر ، وأخر ، وأمهل . فهي ألفاظ مختلفة يجمعها في التأويل معنى واحد ، وقد قال بذلك ابن جرير الطبري في تفسيره .

وبعضهم قال : هو بمنزلة قراءة عبد الله بن مسعود «ما ينظرون إلا زقية واحدة» (61) وهي في قراءتنا «إلا صيحة» .

وروي أيضاً عن ابن مسعود ، وأبي بن كعب أنه كان يقرأ : «للذين آمنوا انظرونا» (62) «أمهلونا ، أخرونا ، ارقبونا» و«كلما أضاء لهم مشوا فيه» (63) «مروا فيه ، سعوا فيه» .

قال أبو عمر : إلا أن مصحف عثمان الذي بأيدي الناس اليوم هو فيها حرف واحد وعلى هذا أهل العلم (64) .

وبعضهم لا يجوز تسمية هذا النوع باللغات ، بل يجوز تسميته بالأوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة ، وأياً كانت التسمية فإن الخلاف شكلي .. وتعيين هذه اللغات أو الأوجه تحكّم ، لا دليل فيه ، ولا هدى معه .

فهذا معنى السبعة أحرف عند جمهور أهل الفقه والحديث . ومنهم سفيان بن عيينة ، ومحمد بن جرير الطبري ، وابن وهب ، والطحاوي .

(61) المصدر السابق : 42 .

(62) جامع البيان : الطبري . ج : 25/1 .

(63) سورة البقرة : 20 .

(64) أنبرهان . ج : 221/1 .

ذكر ابن وهب في كتاب الترغيب من «جامعه» أنه قيل للمالك : أتري أن تقرأ مثل ما قرأ عمر بن الخطاب «فامضوا إلى ذكر الله» (65) بدل (فاسعوا)؟ قال جازئ . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه » (66) .

قال أبو عمر : معناه عندي : أن يقرأ به في غير الصلاة .

وإلى هذا الرأي أعني تفسير الأحرف باللهجات واللغات . ذهب جماعة من المتأخرين ، مثل محمد كفاي وعبد الله الشريف في كتابهما : (في علوم القرآن) . فقد جاء في ذلك قولهما : « والخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من هذا البحث أن الأحرف السبعة كانت - في أرجح الآراء - قراءات للقرآن بلهجات عدد من القبائل ، وأن هذه القراءات لم تكن تتجاوز في الخلاف بينها نواحي لفظية طفيفة لا تحل حراما ، ولا تحرم حلالا ؛ ولا تدعو إلى ترك أمر ، أو تنهى عن مباح » (67) .

ومثل : عبد الصبور شاهين حين قال :

« فالذي نرجحه في معنى الأحرف السبعة ما يشمل اختلاف اللهجات ، وتباين مستويات الآراء الناشئة عن اختلاف السنن ، وتفاوت التعليم ، وكذلك ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ ، وترتيب الجمل بما لا يتغير به المعنى المراد » (68) .

ومناع القطان إذ يقول :

« وبهذه المناقشة يتبين لنا أن الرأي الأول (أ) الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد هو الذي يتفق

(65) سورة الجمعة : 9 .

(66) البرهان ج : 222/1 .

(67) في علوم القرآن : دراسات ومحاضرات : 95 (ط : بيروت 1972) .

(68) تاريخ القرآن : 53 .

مع ظاهر النصوص وتسانده الأدلة الصحيحة وتعدّد مناحي التأليف الصوتي للقرآن تعدّداً يكافئ الفروع اللسانية التي عليها فطرة اللّغة في العرب ، حتّى يستطيع كلّ عربيّ أن يوقع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطري ولهجة قومه ، مع بقاء الإعجاز الذي تحدّث به الرّسول العرب (69) » :

من مطاعن المستشرقين

ومن المستشرقين من اتخذ من حديث نزول القرآن على سبعة أحرف ذريعة للطعن في القرآن ، وادّعاء أنّ القراءة بالمعنى تجوز . مثل : قولدتزيهر في كتابه « مذاهب التفسير الاسلامي » حين قال :

« ويمكننا أن نستخلص من التجارب في هذه المرحلة أنّه فيما يتعلّق بإقامة النصّ المقدّس في الإسلام الأوّل كانت تسود حرّيّة مطلقة إلى حدّ الحرّيّة الفرديّة (70) ، كأنّما كان سواء لدى الناس أن يرووا النصّ على وجه لا يتفق بالكلّيّة مع صورته الأصليّة

وقد قرّر الخليفة عمر أنّ القرآن صواب كله ، وفي رواية : كاف شاف ، ما لم يجعل آية رحمة عذابا ، وآية عذاب رحمة . أي ما دام لم يحصل اختلاف أساسي في معنى الألفاظ . فالمعول إذا في المرتبة الأولى على المعنى الذي يستنبطه النصّ ، لا على الاحتفاظ المتناهي في الدقّة بقراءة معيّنة ، وهو رأي انتهى فيما يتعلّق بتلاوة القرآن في مراسيم العبادة إلى القول بجواز قراءة النصّ المطابق للمعنى ، وإن لم يطابق حرفيّة اللفظ «القراءة بالمعنى» مع الرجوع في ذلك إلى رواية بعض الصحابة (71) .

(69) مباحث في علوم القرآن : 168 - 169 (ط 1 . 1972) .

(70) انظر: تاريخ القرآن لنزلكه

(71) انظر : مذاهب التفسير الإسلامي لقولدتزيهر (ت) عبد الحلیم النجار : 48 - 49 (ط) مصر : 1955 .

ولاشك أن لهذه النظرية آثارها البعيدة في قيمة النصّ القرآني . وهكذا بنى كلّ من قولدتزير و نولدكه على فهمه الشخصي أحكاما يستروح منها جواز قراءة القرآن بالمعنى الموافق للفظ المنزلّ في عهد نزول القرآن بحيث ، لا حرج على الصحابي - حسب رأيهما - في أن يأتي من عنده باللفظ وما يرادفه ، أو باللفظ وما لم يضاده في المعنى . وهذا لم يقل به أحد . فكيف وأصحاب القراءات المختلفين في قراءة عثمان يكفّر بعضهم بعضا ! نعم ! استباح هذه الحرية لنفسه بعض أفراد فقط ، وأنكر عليهم ذلك عامّة المسلمين . ففي وصف نعيم الجنة ، ذكر أن أصحاب اليمين نعمون في طلع منضود « وطلع منضود » (72) . وهنا روي عن عليّ أنه قال : ما شأن الطلح؟ إنّما هو « وطلع منضود » ثم قرأ : « طلعا هضيم » (73) فقال له الحاضرون : هل تريد أن تحولها إلى هذا المعنى ؟ فقال عليّ : إنّ القرآن لا يهاج اليوم ولا يحول (74) .

وهذا دليل على أن أحدا من الصحابة أو غيرهم مهما سما قدره لم يكن ليستبيح لنفسه تغيير حرف من القرآن بعد وفاة صاحب الوحي ، وإن لم يكن مفهوم المعنى عنده .

ومن ناحية أخرى فإنّ التخيير الذي أشار إليه هذا المستشرق المجري إنّما هو في حدود ما سمح به رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأذن به ، وليس تخييرا مطلقا . إذ أجمعت الأمة الإسلامية على أنّه لا دخل لبشر في نظم القرآن لا من ناحية أسلوبه ، ولا من ناحية ألفاظه ، ولا من ناحية أدائه ، لأن ذلك كلّه مصدره الإله .

(72) سورة الواقعة : 26 .

(73) سورة الشعراء : 148 .

(74) جامع البيان . ج : 93/17 .

قال الله تعالى مخاطباً رسوله صلى الله عليه وسلم ليجيب من سأله
تبديل القرآن : « قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي . إن إن أتبع
إلا ما يوحى إليّ . إنني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم » (75) .
وإذا لم يكن للنبيء أن يبدل القرآن من تلقاء نفسه ، فكيف يجوز
ذلك لغيره ؟

الأحرف السبعة ومصحف عثمان

بقي سؤال يرد عفويًا على الخواطر ، وهو : هل إن هذه الأحرف
السبعة موجودة الآن في المصحف ، أو إنه وقع الاختصار على حرف واحد ؟
والجواب على هذا السؤال يجب أن يختلف باختلاف تفسير الأحرف
السبعة ليكون منطقيًا . فمن قصرها على الأوجه أو اللغات التي تختلف فيها
الألفاظ ، ويجمعها المعنى الواحد كالطبري ، يقول بالثاني . ومن أضاف إلى
ذلك اختلاف اللهجات في لفظ واحد أو قصرها في الأوجه التي يرجع إليها
كل اختلاف في القراءات كالزرقاني ، يقول بالأول ، وهو أن المصاحف
العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها ، ولكن على معنى أن كل
واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلاً
أو بعضاً ، بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها من حرف منها (76) .

وحجة هؤلاء أن تعدد وجوه القراءة لما كان رحمة من الله للأمة ، كما
نشاهد نحن الآن أن بعض الألسنة في بعض الشعوب الإسلامية لا يتيسر لها
أن تحسن النطق ببعض الحروف ، ولا استعمال بعض اللهجات فكيف ، يسوغ
للمصحابة وهم خير القرون أن يغلقوا باباً فتحه الله ، مخالفين في ذلك هدي الرسول

(75) سورة يونس : 15 .

(76) مناهل العرفان . ج : 162/1 .

صلى الله عليه وسلم ؟ كيف يوافق أصحاب رسول الله على ضياع ستة حروف نزل عليها القرآن دون أن يقولوا عليها ، مع أنها لم تنسخ ولم ترفع ؟ وحاشا عثمان رضي الله عنه أن يكون قد أقدم على ذلك وتزعمه

ولنفرض جدلا أن نزاع المسلمين في أقطار الأرض أيام خلافته قضى عليه أن يجمع المسلمين على حرف واحد في القراءة ، فلماذا لم تسمح نفسه الكريمة بإبقاء الستة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة ، على حين أن الصحابة حفظوا للتاريخ آيات نسخت تلاوتها وأحكامها معا ، وعلى حين أنهم حفظوا قراءات شاذة في القرآن ، ثم نقلت إلينا وكتب لها الخلود إلى اليوم (77) .

ويرى الطبري أن الحاجة في عهد عثمان دعت إلى التزام القراءة بحرف واحد، وألغيت الرخصة التي سمح بها إبان نشر الدعوة مخافة الاختلاف والفتنة ثم اجتمع أمر الأمة على ذلك ، وهي معصومة من الضلالة .

ثم إن أمر الرسول صلى الله عليه وسلم للأمة بقراءة القرآن على سبعة أحرف لم يكن أمر إيجاب ورفض ، وإنما كان أمر إباحة ورخصة ، بخلاف القراءات السبع ، فقد نقلوها كما هي ، لأنهم لم يكونوا مخيرين في نقلها وروايتها . ولعل في إيراد بعض الأخبار ما يعلل وجه الاقتصار في قراءة القرآن على حرف واحد .

لقد رأى عثمان أن يجمع الأمة على مصحف واحد وحرف واحد ، ويحرق المصاحف الأخرى المخالفة ، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة ، ورأت أن في ما فعل عين الرشد والهداية . فتركت القراءة بالأحرف الستة التي تركت حتى درست من الأمة معرفتها ، وزالت آثارها من غير أن تجحد بذلك صحتها .

(77) المصدر السابق : ج : 170/1 - 171 .

قال ابن شهاب : أخبرني أنس بن مالك الأنصاري : أنه اجتمع في غزوة أذربيجان وأرمينية أهل العراق وأهل الشام ، فتذاكروا القرآن واختلفوا فيه ، حتى كادت تكون بينهم فتنة . فركب حذيفة بن اليمان لما رأى من اختلافهم في القرآن إلى عثمان ، فقال : يا أمير المؤمنين ! أدرك الناس . فقال عثمان : وما ذلك ؟ قال : غزوت مَرَج أرمينية فحضرها أهل العراق وأهل الشام . فإذا أهل الشام يقرأون بقراءة أبي بن كعب ، فيأتون بما لم يسمع أهل العراق فيكفرونهم ، وإذا أهل العراق يقرأون بقراءة ابن مسعود ، فيأتون بما لم يسمع أهل الشام فيكفرونهم » « وما أشبه ذلك من الأخبار التي يطول باستيعاب جميعها الكتاب والآثار الدالة على أن إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان رحمة الله عليه جمع المسلمين نظرا منه لهم ، وإشفاقا منه عليهم ، ورأفة منه بهم حذر الردة من بعضهم بعد الإسلام ، والدخول في الكفر بعد الإيمان ، إذ ظهر من بعضهم بمحضه وفي عصره التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن مع سماع أصحاب رسول الله من رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عن التكذيب بشيء منها ، وإخباره إياهم أن المرء فيها كفر . فحملهم - رحمة الله عليه - إذ رأى ذلك ظاهرا بينهم في عصره ، وبحدائث عهدهم بنزول القرآن وفراق رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم بما أمن عليهم معه عظيم البلاء في الدين من تلاوة القرآن على حرف واحد ، وجمعهم على مصحف واحد ، وحرف واحد ، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه ، وعزم كل من كان عنده مصحف مخالف للمصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه » (78) .

الخلاصة :

والحقيقة أن منشأ الخلاف حول جمع القرآن في عهد عثمان على حرف واحد أو على سبعة كان في تحديد المراد من الأحرف السبعة - التي لا

(78) انظر : جامع البيان : ج : 28/1 .

مجال اللطعن في صحّة الأحاديث الواردة في شأنها — هل هي لغات ولهجات
معا . أو هي لغات فقط . وهي ألفاظ مختلفة يعبر بها عن المعنى الواحد . فلا
تدخل في ذلك طرق الأداء الصوتي كالإظهار والإدغام والتفخيم والترقيق ،
والإمالة والإشباع والمد والقصر .

وقد تبين أنّ هذه الأحرف ، ليست بعض الموضوعات القرآنيّة
ولا الصوفيّة ولا الفقهية ولا النحويّة ولا القراءات ، خلافا لمن يرى ذلك .
ومعلوم أنّ اختلافهم لو كان فيما دلّت عليه قراءتهم من التحليل
والتحريم والوعد والوعيد وما أشبه ذلك لكان من المتعذر أن يصوّب جميعهم ،
ويأمر كلّ قارئ منهم أن يلزم قراءته على النحو الذي هو عليه ، لأنّ ذلك
لوجاز للزم أن يكون الله جلّ ثناؤه قد أمر بالشيء ونقيضه . قال تعالى :
« أفلا يتدبّرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا » (79) .

فالحديث كما ورد في عدد من رواياته يشير إلى خلافاً لغوية في قراءة
القرآن أدّت إلى نقاش بين بعض الصحابة ، ثمّ احتكم المختلفون إلى الرسول ،
فأقرّ المتنازعين على قراءاتهم ، سواء من حيث الألفاظ ، أم من حيث الأداء
الصوتي لبعض الألفاظ . وهذه اللغات واللهجات لا يقصد بها أن كلّ كلمة
تقرأ على سبعة أوجه ، بل المقصود أنّها مفرّقة في القرآن . ومهما قيل في
تعيين القبائل التي نزل القرآن متضمّناً عبارات من لغاتها ، فنحن نرى
أنّها لا تتجاوز افتراضات أو محاولات لا تقوم على أساس من الدّراسة
الواضحة (80) .

وإذا صحّ أن عثمان ألغى الرخصة التي كانت في عهد الرسول صلّى
الله عليه وسلّم وجمع القرآن على حرف واحد حسماً للخلاف ، فإنّ ذلك

(79) سورة النساء : 82 .

(80) في علوم القرآن ، دراسات ومحاضرات : كفاي والشريف : 93 - 94 .

لم يكن حسماً للاختلاف في القراءات المتواترة ، لأنّ هذه لم يكن الاختلاف بينها ناشئاً دائماً عن الاحتمالات القائمة في رسم الكلمة وقراءتها بما يقتضيه رسمها من أوجه صحيحة ، مثل فتبينوا - فتثبتوا في قوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » (81) لأننا نجد الاختلاف بالزيادة والنقص ، أو بالتقديم والتأخير ، أو نحو ذلك ممّا يدلّ على أن الاختلاف ناشئ عن الرواية ، لا عن شكل الرسم .

وسواء التيقن مع الطبري في قوله بفكرة إلغاء هذه الرخصة، وكتابة المصاحف على حرف واحد هو حرف قريش دون سواه من الأحرف الستة الباقية واعتبار القراءات المتعدّدة التي نعرفها هي قراءات على حرف واحد اجتمعت عليه الأمة . أم التيقن مع فكرة أخرى تقول بأنّ هذا المصحف لا يخلو من لغات بعض القبائل غير القرشيّة ، وأنّ القول باختلاف اللهجات من حيث الأداء الصوتي لا يعني القول بأنّ الأحرف السبعة هي القراءات ، فإنّ ذلك ينفي بصورة قطعيّة كلّ ما يقدح في تواتر القرآن وإعجازه ، أو يسوّغ نظريّة القراءة بالمعنى التي يقول بها بعض المستشرقين .

وإذا كان وجود الأحرف السبعة بمعناها التنزيلي قد توقّف بإجماع المسلمين على مصحف عثمان ، المصحف الإمام فإنّي أرى أنّ روح هذه الرخصة ما تزال باقية إلى اليوم ، يقرأ في حدودها المسلمون من شتى الأجناس على اختلاف ألسنتهم من باب التيسير الذي تميّز به الإسلام .

التهامي نقرة

•

•

•

•